وقائع المؤتمر الثاني لبيع العراق!

05-2-2004

لقد اتضح أن مشروع إعادة إعمار العراق ما هو إلا اتفاق جديد في إطار سياسة حمائية تقوم على نقل مبالغ طائلة من المال العام في صورة عقود وقروض وتأمينات إلى خزائن الشركات الخاصة والتخلص من المنافسة الأجنبية لتلك الشركات تحت مسمى وذريعة "الأمن القومي".

عرضت الشاشة الموجودة في مدخل قاعة شيراتون ارلينغتون بولاية فيرجينيا الأمريكية إعلانا عن "صندوق قمامة مقاوم للقنابل" وقد قيل إن هذا الصندوق قوي للغاية ولا يمكن نسفه بالمتفجرات. ومنتجوه مقتنعون بأنهم لو أتيحت له فرصة ولو محدودة، سيباع بسرعة مدهشة في بغداد، بل وستنفد الكمية المعروضة منه بمجرد طرحها، حيث يمكن استخدامه في محطات الحافلات والثكنات العسكرية، بل وداخل الفنادق فائقة الفخامة. ويمكن الحصول على هذا الصندوق من هانتر غرين، وفورتشنبري بيربل ووينذ سويبت كوبر. لقد عرض هذا الإعلان في إطار مؤتمر "إعادة إعمار العراق - 2"، وهو المؤتمر الذي شهد تجمع 400 رجل أعمال يتطلعون جميعا لنيل جانب من كعكة إعادة إعمار العراق. قد أتوا خصيصاا للقاء من سيوزعون العقود التي تبلغ قيمتها حوالي 6. 18 مليار دولار والتي سيجري منحها خلال الفترة القليلة المقبلة لشركات الدول "الشريكة في التحالف". ومن حضروا كانوا ممثلين لكل من سلطة الاحتلال المؤقتة في العراق ومكتب إدارة البرامج الجديد التابع لها، ومهندسين من الجيش الأمريكي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وشركة هاليبرتون وشركة بكتل وأعضاء في مجلس الحكم الانتقالي العراقي. لقد شهدت الفترة الماضية عشرات من اللقاءات والمنتديات التجارية حول الفرص الاستثمارية التي تمخض عنها تدمير العراق، حيث عقدت تلك اللقاءات في فنادق كثيرة من لندن وحتى عمان. واتسمت اللقاءات الأولى بحالة من الغبطة والسرور حول ما يمكن أن يتيحه مشروع إعادة إعمار العراق من فيض هائل من الأموال والأرباح. لكن سرعان ما اتضح أن هناك شيئا ما في غير مكانه الصحيح في مؤتمر "إعادة إعمار العراق ـ 2" وأن هناك أمرا مهما مفقودا لم ينتبه إليه بشكل كاف.

بالتأكيد أن المنظمين قاموا بالدعاية المطلوبة، وأوضحوا أن "التكاليف غير العسكرية لإعادة إعمار العراق يمكن أن تصل إلى 500 مليار دولار" وأن مثل ذلك المشروع هو "الأكبر من نوعه منذ أن ساعدت الولايات المتحدة في إعادة إعمار ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية". غير أن الحديث الذي يصيب بالدوار حول الفرص الاستثمارية حل محله نقاش سيطرت عليه الحدة والكآبة حول التأمين الخاص بحالات الموت المفاجيء. وتحول الحديث حول الأموال التي ستمنحها الحكومة إلى جدل حول الشركات الأجنبية التي يجري استبعادها من المناقصات. والحديث عن التسهيلات الاستثمارية التي سيمنحها حاكم العراق المدني الحالي بول بريمر تحول إلى مخاوف أعرب عنها الحاضرون، وهي أن مثل تلك التسهيلات القانونية ربما لن تقبلها حكومة عراقية منتخبة بعد ذلك.

ولقد بدا أثناء ذلك المؤتمر الذي عقد في ديسمبر الماضي أن المجتمع الاستثماري الدولي توصل إلى حقيقة مفادها أن العراق ليس "سوقا ناشئة مثيرة للاهتمام" فحسب، وإنما هو كذلك بلد على وشك الدخول في حرب أهلية. وفي الوقت الذي تزداد فيه احتجاجات العراقيين بسبب ما يجري من حالات إنهاء خدمة بالمؤسسات الحكومية وحرمان من الوظائف، أصبح واضحا أن التصور الذي وصل إليه البيت الأبيض قبل الحرب، والذي تمثل في أن العراقيين سوف يرحبون بالتحول الذي سيمر به بلدهم وانتقاله إلى نظام السوق الحرة، هذا التصور ربما لا يقل في مجافاته للصواب ذلك التصور الذي لازمهم قبل الحرب أيضا والذي تمثل في ان العراقيين سوف يرحبون بالجنود الأمريكيين ويستقبلونهم بالورود.

أحد المحاضرين جون مامجافين المسئول السابق في الـ "سي.آي.ايه" ، قال للحشد بأسلوب هوليودي:

"نحن فرائس سهلة أمامهم، حيث نقف أمام المدفع، يجب عليكم أن تضعوا الموضوعات الأمنية في قلب أولويات مشروعكم"، ولحسن الحظ فإن شركة ماكجافين تُدعى "إيه.كيه.إي" تقدم حلولا عدة لكيفية مكافحة "الإرهاب"، حيث تتنوع منتجاتها من ملابس واقية من الرصاص إلى خدمات إخلاء المباني عند الطواريء!.أما يوسف سليمان، وهو مدير برنامج العراق من شركة هاريس، فله رؤية أخرى فيما يتعلق بما يجري في العراق. نعم هناك مروحيات تسقط، ولكن، كما يقول سليمان، فإن "لقاء كل مروحية تسقط ستكون هناك وسائل لإعادة تشغيلها وإصلاحها".

ومن بين الحضور كان هناك روبرت ديس، وهو ميجور جنرال متقاعد خرج من صفوف الجيش ليتولى رئاسة قسم "استراتيجيات الدفاع" في شركة مايكروسوفت. وقال ديس للحشد إن إعمار العراق له معنى خاص عنده، وذلك لأنه هو شخصيا كان واحدا ممن خططوا للغزو. وقال ديس: "إن قلبي وروحي في هذا المشروع، ذلك لأنني كنت من بين المخططين الرئيسيين للغزو". وتعمل مايكروسوفت على المساعدة على تطوير حكومة الكترونية في العراق، وهو الأمر الذي اعترف ديس بأنه سابق لأوانه بشكل كبير لأنه في الأساس لا يوجد حكومة حاليا في العراق، ناهيك عن أنه أصلا لا توجد شبكة هواتف عاملة هناك. ولكن بصرف النظر عن هذا كله، فإن مايكروسوفت عازمة على الدخول في المشروع. فواقع الأمر يشير إلى أن مايكروسوفت لها وجود قوي للغاية في المجلس الحاكم في العراق حتى إن أحد مسئولي الشركة، وهو هيثم عودة، كان هو المترجم الرسمي لوزير العمل والشئون الاجتماعية في مجلس الحكم العراقي، وهو سامي أزارا، أثناء وقائع المؤتمر. وقد قال الوزير من خلال مترجمه هيثم: "لا يوجد شعور بالكره في العراق تجاه قوات التحالف، فالقوات العدوانية المدمرة ليس لها إلا وجود ضئيل للغاية في العراق، وهؤلاء سوف ينتهون عما قريب، فلتشعروا بالثقة وأنتم تعيدون بناء وإعمار العراق". غير أن المتحدثين عبر إحدى اللجان التي انبثقت عن المؤتمر كانت لديهم رسالة مختلفة تماما قاموا بتوصيلها، ألا وهي أن المجتمعين عليهم أن يشعروا بالخوف، بل الخوف الشديد عند إعادة إعمار العراق. فهؤلاء الذين كانوا ضمن لجنة عقدت بشأن تقويم مخاطر إعادة الإعمار، لم يكونوا يتحدثون عن المخاطر المادية، ولكن عن الأخطار الاقتصادية، فهؤلاء هم مندوبو شركات التأمين، لقد اتضح أن هناك خللا كبيرا في خطة بريمر بشأن عرض العراق للمزاد في الوقت الذي لا يزال البلد تحت نير الاحتلال. فشركات التأمين لن تشترك في المزاد، فحتى وقت قريب لم يكن مطروحا بشكل قوي الموضوع الخاص بمن سيؤمن على الشركات متعددة الجنسيات التي ستعمل في العراق. فشركات الإنشاء الكبرى مثل "بكتل" تؤمن عليها منظمة المساعدات الأمريكية المعروفة باسم "يو.اس.ايد" فيما يتعلق بـ "المخاطر غير المعتادة" التي تقع في مجالها. كما أن أعمال أنابيب النفط الخاصة بشركة هاليبرتون هي الأخرى مؤمن عليها بموجب قانون وقع عليه بوش في مايو الماضي ينص

على التأمين على صناعة النفط بأكملها وتعويضها في مواجهة أي حكم أو إجراء قضائي أيا كان.
ولكن الآن ومع البدء في عمليات المناقصة بشأن الشركات الحكومية في العراق ومع استعداد المصارف الأجنبية لفتح فروع لها في بغداد أصبحت قضية التأمين ملحة للغاية. وقد اتفق الكثير من المتحدثين أثناء المؤتمر على أن الذهاب للعراق من دون غطاء تأميني يعتبر مخاطرة هائلة. فالشركات الخاصة يمكن أن يعاد تأميمها ويمكن لشروط وقواعد الملكية الأجنبية للمؤسسات أن يعاد صياغتها، ويمكن أن يجري إلغاء العقود التي أبرمت مع سلطة الاحتلال المؤقتة وتذهب أدراج الرياح. والذي يحدث في الظروف العادية هو أن الشركات متعددة الجنسية تقوم بحماية نفسها ضد مثل تلك المخاطر عن طريق شراء غطاء تأميني ضد "المخاطر السياسية". وقبل أن يُعهد إليه بمنصبه الحالي في العراق، كان بريمر يقوم بهذه المهمة أثناء عمله في شركات "مارش آند ماكلينان" التي هي أكبر شركة تأمين وسمسرة في العالم.
غير أنه وجد عملية تدشين الاستثمار التأميني في العراق أمرا بالغ الخطورة لا تؤمن عقباه بحيث أن العاملين في هذا المجال، بمن فيهم بعض زملائه القدامى في "مارش آند ماكلينان" أبدوا عدم استعدادهم لخوض المخاطرة، فعراق بريمر غير قابل للتأمين بأي شكل من الأشكال. يقول تايلور هوسكينز نائب رئيس روتر فورد انترناشيونال للتأمين أثناء حديثه مع الحضور في المؤتمر: "لم تواجه صناعة التأمين مثل هذا المناخ من قبل". أما ستيفن سادلر مدير أحد الأقسام في شركة "مارش اندستري براكتسيز" وهي إحدى الشركات المتفرعة عن شركة بريمر القديمة، فهو أكثر تشاؤماً. فقد قال أثناء المؤتمر: "لا تتوقعوا أن يكون هناك حل تأميني في العراق، فالاهتمام بهذا البلد محدود للغاية".

ومن الواضح أن بريمر كان يعرف أن العراق ليس من الممكن له أن يستقبل شركات التأمين، فعندما قام بالتوقيع على المرسوم 39 الخاص بفتح العراق اقتصادياً أمام التملك الأجنبي بنسبة تصل إلى 100%، قام باستثناء صناعة التأمين بالتحديد من هذا الانفتاح.
وعندما سألت إحدى الصحافيات عما إذا كان يعتقد أنه من الغريب أن يتغاضى مسئول سابق في شركة مثل شركة مارشر عن احتياج المستثمرين لوجود غطاء تأميني قبل آن يدخلوا إلى منطقة حرب، قال: "حسناً، انه لديه الكثير في جعبته"، أو ربما لديه معلومات أفضل. وقبل أن تتفاقم حدة التشاؤم أكثر من ذلك، انطلق مايكل ليمبريس، وهو نائب رئيس قسم التأمين في شركات أوفرسيز للاستثمار الخاص نحو منصة الحديث، وقال في ثقة تبتعد كل البعد عن حالة الصدمة التي أفرزتها وقائع المؤتمر حتى الآن، "إن المستثمرين يمكن أن يشعروا بالطمأنينة، فالعم سام سوف يحميهم... فهذه المؤسسة، وهي مؤسسة حكومية أمريكية، تمنح قروضا وتأمينات للشركات الأمريكية التي تستثمر في الخارج، وهذه المؤسسة مختلفة، فنحن لا نسعى للربح في المقام الأول، فهي قد أنشئت من أجل دعم السياسة الخارجية الأمريكية".
ولأن تحويل العراق إلى منطقة تجارة حرة هو أمر يقع في قلب أولويات بوش، فإن هذه المؤسسة ستكون هناك من أجل المساعدة.
وأفادت نشرة صحافية صادرة من هذه المؤسسة أن الرئيس بوش قد وقع على مشروع قانون يمنح مزيدا من التسهيلات والتحسينات لبرنامج الشركة الخاص بالتأمين ضد المخاطر السياسية. وبموجب هذا التفويض السياسي، أعلن ليمبريس أن مؤسسته مستعدة للعمل حالياً في العراق، وأنها ستوفر تأميناً وضماناً ضد المخاطر السياسية في العرق. وقال "إن هذه أولوية بالنسبة لنا، فنحن نريد أن نفعل أي شيء لتشجيع الاستثمار الأمريكي في العراق". وقد جاء هذا الإعلان عن مشروع القانون الذي وقعه بوش والذي لم يُنشر عنه أي شيء في الصحف حتى الآن، جاء بمثابة المفاجأة حتى بالنسبة لأرفع مستويات الحضور. غير أن ليمبريس اعترف بأن المخاطر السياسية في العراق "غير عادية"، فإذا حدث وأن جاءت حكومة جديدة في العراق وصادرت الشركات الأجنبية، وقامت بعملية تعديل كلية للأوضاع، فسيكون على هذه المؤسسة في هذه الحالة أن تعوض عشرات الشركات الأمريكية بدفع مليارات الدولارات بسبب ما فقدته تلك الشركات من استثمارات وإيرادات يمكن أن تصل قيمتها إلى عشرات المليارات من الدولارات. فماذا سيحدث عندئذ؟
لكن من الذي سيقف وراء هذه المؤسسة في هذه الحالة؟ أجاب ليمبريس: "نظريا وزارة الخزانة الأمريكية تقف وراءنا" هذا يعني أن دافع الضرائب الأمريكي هو الذي يقف وراءها. الشعب نفسه الذي بالفعل دفع من أجل أن تحصل هاليبرتون وبكتل على كنز إعادة إعمار العراق، عليه أن يدفع لهذه الشركات مرة أخرى، ولكن هذه المرة من أجل أن يعوض خسائرها. ففي الوقت الذي تقوم تلك الشركات الخاصة بجني الأرباح وإدخالها من قنواتها المالية الخاصة بعيدا عن الشعب، يتضح أن المخاطرة بأكملها سيتحملها الشعب وحده.
وبالنسبة لمندوبي الشركات غير الأمريكية الذين كانوا يحضرون المؤتمر، كان إعلان هذه المؤسسة يمكن أن يعني أي شيء غير طمأنتهم، وذلك لأن الشركات الأمريكية هي وحدها المستفيدة من هذا التأمين الذي ستوفره وبجانب هذا يبرز السؤال التالي: هل ستستطيع شركات التأمين الخاصة الأخرى منافسة هذه المؤسسة؟ الإجابة بالطبع لا. حيث تبين أن الحكومة الأمريكية لم تمنع شركات البلدان التي لم تشارك في التحالف من دخول المناقصات الخاصة بإعادة إعمار العراق وحسب، ولكنها أيضا عملت على ضمان ألا تستطيع الشركات التي يُسمح لها بدخول المناقصات أن تنافس من دون تجرع خسائر كبيرة.

لقد اتضح أن مشروع إعادة إعمار العراق ما هو إلا اتفاق جديد في إطار سياسة حمائية تقوم على نقل مبالغ طائلة من المال العام في صورة عقود وقروض وتأمينات إلى خزائن الشركات الخاصة والتخلص من المنافسة الأجنبية لتلك الشركات تحت مسمى وذريعة "الأمن القومي".
وعلى نحو يشكل مفارقة، فإن الشركات الأمريكية الخاصة يجري منحها هذه العقود حتى يمكنها أن تستفيد استفادة كاملة من القوانين التي فرضتها سلطة الاحتلال المؤقتة في العراق، وهي القوانين التي تحرم الصناعة العراقية من أي قدر من الحماية، ابتداء من رسوم الاستيراد ونهاية بإلغاء أي قيود على التملك الأجنبي للشركات.
ولقد ظهرت قضية ازدواجية المعايير الأمريكية على السطح مرة أخرى أثناء المؤتمر عندما توجهت مندوبة عن سلطة الاحتلال إلى منصة الحديث تدعى كارول بصري وتعمل في منصب المستشارة القانونية لبريمر. ولقد كانت لدى بصري رسالة بسيطة مفادها ان اعادة الإعمار في العراق أمر يعوقه الفساد العراقي. وقالت: "أخشى من أن الفساد سيكون هو العائق". وقد أرجعت بصري هذا الفساد إلى ما أسمته "35 عاماً من الفجوة المعرفية والمعلوماتية في العراق"، وقالت إن هذه الفجوة هي التي جعلت العراقيين

غير واعين بمعايير المحاسبة الحالية والأفكار الخاصة بمكافحة الفساد". وأضافت أن المستثمرين الأجانب عليهم أن يشاركوا في عملية "تثقيف وتعليم وتربية الشعب العراقي على المعايير العالمية في هذا المجال". وفي الواقع فإنه من الصعب تخيل ما هي بالضبط المعايير العالمية التي تشير إليها أو من هؤلاء بالضبط الذين سيقومون بتعليمها، هل سيقوم بتعليمها مسئولو هاليبرتون بفضائحهم في أمريكا وما قامت به الشركة من مبالغة فاضحة ومشينة في تقويم أسعار الجازولين في العراق؟ أم سيقوم بتعليمها رجال سلطة الاحتلال الذين يخضع اثنان منهم للتحقيق بسبب تعاطي رشاوى وفضائح مالية أخرى؟

للعودة للأعلى